

Studying the relationship between disclosure and banking risk assessment using financial indicators - Study of a sample of banks-

-LAHCENE FODIL¹: Professor lecturer A, University of chlef, Algeria

-ADILA KHANOUSSE²: Professor lecturer A, University of chlef, algeria

Received: 19/03/2024

Accepted : 13/05/2024

Published : 30/06/2024

Abstract

This study aimed to address three basic axes related to the assessment of banking risks, It consists of disclosing appropriate information to assess banking risks in accordance with International Financial Reporting Standard No. 07. Secondly, highlighting the importance of assessing banking risks using financial indicators extracted from the disclosed financial statements, Third, studying the importance of triple disclosure in the continuous assessment of banking risks for early detection and reduction. Using a statistical tool, which is the coefficient of agreement, through which we will try to show the superiority of tripartite risk disclosure over annual or semi-annual disclosure.

Key words: Banking risk assessment, disclosure, International Financial Reporting Standard 7, Compatibility coefficient.

Jel Codes Classification : M41, M490

1 - **LAHCENE FODIL**, Entrepreneurship and corporate governance laboratory, l.fodil@univ-chlef.dz

2 - Entrepreneurship and corporate governance laboratory, a.khanoussa@univ-chlef.dz

دراسة العلاقة بين الإفصاح وتقييم المخاطر المصرفية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة
عينة من البنوك-- محسن فوزيل¹: أستاذ محاضر –أ-، جامعة الشلف، الجزائر- عديلة خنوسة²: أستاذة محاضرة –أ-، جامعة الشلف، الجزائر

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/05/13

تاريخ الإرسال: 2024/03/19

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ثلاثة محاور أساسية لها علاقة بتقييم المخاطر المصرفية، تتمثل في الإفصاح عن المعلومة الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07، ، ثانيا ابراز أهمية تقييم المخاطر المصرفية باستخدام المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المفصح عنها. ثالثا دراسة أهمية الإفصاح الثلاثي في التقييم المستمر للمخاطر المصرفية للكشف المبكر عنها والحد منها، باستخدام أداة احصائية وهي معامل التوافق و الذي سنحاول من خلاله اظهار أفضلية الافصاح الثلاثي عن المخاطر على الافصاح السنوي أو النصف سنوي.

الكلمات المفتاحية: تقييم المخاطر المصرفية، الإفصاح، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، معامل التوافق.

التصنيف: M41, M490

¹- محسن فوزيل، مخبر المقاوالاتية وحوكمة المؤسسات، L.FODIL@UNIV-CHLEF.DZ²- مخبر المقاوالاتية وحوكمة المؤسسات، A.KHANOUSA@UNIV-CHLEF.DZ

- مقدمة:

يوفر النظام المحاسبي البنكي قوائم مالية تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك و إدارة المخاطر المصرفية ، إلا أن هذه القوائم المالية لم تكن كافية في وقت سابق لتقييم المخاطر، وبالأخص قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، حيث كان يقتصر الأمر على الإفصاح عن قائمتين على الأكثر تتمثل في الميزانية وجدول حساب النتائج إضافة إلى ملاحق لا تفيد في القيام بالتشخيص المالي أو تقييم المخاطر ، حيث كانت هذه القوائم منقوصة من حيث المضامين ومن حيث طبيعتها، كما أن المؤشرات المالية المستخرجة من هذه القوائم المفصح عنها لم تكن كافية لتقييم المخاطر، إضافة إلى أن الإفصاح لم يكن دورياً (كل ثلاثي) مما كان سيسمح بمتابعة هذه المخاطر من أجل معالجتها والحد منها، ومع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أصبحت الإفصاح في القوائم المالية أكثر ملائمة لتقييم المخاطر المصرفية من حيث المضمون و من حيث طبيعة القوائم المالية المفصح عنها والتي تم إعدادها وفقاً لهذه المعايير، إذ أصبحت هذه القوائم تتمثل في الميزانية، جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظيفة، جدول تدفقات الخزينة، إضافة إلى جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق، هذا الأخير يوفر معلومات هامة نوعية وكمية عن المخاطر. كما أن الإفصاح الدوري أصبح متاح وهو يساهم في الرقابة على المخاطر والحد منها.

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة الإفصاح في تقييم المخاطر المصرفية باستخدام المؤشرات المالية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل الإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07 يساهم في توفير المعلومة الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية؟
- ما مدى مساهمة المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المفصح عنها في تقييم المخاطر المصرفية؟
- هل يساهم الإفصاح الدوري (كل ثلاثي) في التقييم المستمر للمخاطر المصرفية والكشف المبكر عنها للحد منها؟

الفرضيات:

- يساهم الإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07 في توفير المعلومة الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية.
- تساهم المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المفصح عنها في تقييم المخاطر المصرفية.
- يساهم الإفصاح الدوري (كل ثلاثي) في التقييم المستمر للمخاطر المصرفية والكشف المبكر عنها للحد منها.

أهمية البحث:

تكتسي أهمية البحث من أهمية تقييم المخاطر المصرفية، إذ لا يمكن الرقابة على المخاطر والحد منها دون تقييمها، ولا يمكن تقييم المخاطر المصرفية دون المعلومة المحاسبية والمالية التي يوفرها النظام المحاسبي البنكي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى النقاط التالية:

- تحديد متطلبات الإفصاح لتوفير المعلومة المحاسبية الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية.
- إبراز دور المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المفصح عنها في تقييم المخاطر المصرفية.
- تحديد العلاقة بين الإفصاح الدوري والمخاطر المصرفية.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور كآآآي:

- المحور الأول: الإفصاح عن المعلومة الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07.
- المحور الثاني: تقييم المخاطر المصرفية باستخدام المؤشرات المالية لبنك الرياض وبنك المؤسسة المصرفية العربية.
- المحور الثالث: قياس العلاقة بين الإفصاح الدوري والمخاطر المصرفية باستخدام معامل التوافق.

I- الإفصاح عن المعلومة الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07:

يتطلب من النظام المحاسبي البنكي الإفصاح عن المعلومات اللازمة لتقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والناشئة عن الأصول والالتزامات المالية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07 لإزالة الغموض وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح (عبد اللطيف، 2015) والتي تأتي على ذكرها كآآآي:

I-1- الإفصاح عن مخاطر الإقراض:

أ. مبلغ الحد الأعلى من التعرض لمخاطرة الائتمان للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) في نهاية فترة التقرير المالي . دون أخذ الضمانات المحتفظ بها بعين الاعتبار أو مساهمات ائتمانية أخرى مثال؛ اتفاقيات التصفية التي لم يتم تحديدها للمعادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 (الأمين، 2020).

ب. فيما يتعلق بالمبلغ المفصح عنه في البند السابق، توصيف للضمان المحتفظ به كورقة مالية ومساهمات ائتمانية أخرى . كالمبلغ المتعلق بالمشتقات الائتمانية أو غيرها من الأدوات المتشابهة التي تخفف من الحد الأعلى من التعرض لمخاطرة الائتمان.

ج. مبلغ التغير خلال الفترة وبشكل مجمع، في القيمة العادلة للأصل المالي (أو مجموعة الأصول) التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان للأصل المالي والمحددة في أحد أمرين هما:

- مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يمكن نسبته إلى التغيرات في ظروف السوق و تؤدي إلى زيادة مخاطرة السوق.
- استخدام طريقة بديلة يعتقد المصرف بأنها أكثر عدلا في تمثيل مبلغ التغير في القيمة العادلة التي يمكن نسبتها إلى التغيرات في مخاطرة الائتمان.

د. معلومات حول نوعية الائتمان للأصول المالية والتي سوف تستحق بطريقة أخرى، أو تنخفض قيمة تلك التي آآآها قد تم التفاوض عليها (العيسى، 2012).

هـ. مبلغ التغير في القيمة العادلة لأي مشتقات ائتمانية ذات صلة أو أدوات مشابهة قد حدثت أثناء الفترة بشكل مجمع منذ أن تم تصميم الأصل المالي (جمعة، 2010).

و. التركزات الهامة في مخاطرة الائتمان (نور، 2022).

يجب

I-2- الإفصاح عن مخاطر السيولة

أن يفصح المصرف عن المعلومات الآتية:

-

تحليل الاستحقاق للالتزامات المالية والتي تظهر الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (مصطفى، 2021).

- وصف كيفية إدارة مخاطرة السيولة (حميدات، 2019).

I-3- الإفصاح عن مخاطر السوق

بما أن مخاطرة السوق هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة للأدوات المالية أو مخاطرة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق إذن يجب أن يفصح المصرف عن المعلومات الآتية (النجار، 2015):

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطرة السوق في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، مع الإفصاح عن كيفية تأثير الأرباح والخسائر وحقوق الملكية بتغيرات أسعار السوق الممكنة الحدوث في هذا التاريخ لكل نوع من أنواع مخاطرة السوق.

- الطرق والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

- التغيرات عن الفترة السابقة في الطرق والافتراضات المستخدمة وأسباب مثل هذه التغيرات.

وعندما يعد المصرف تحليل حساسية للإفصاح عن التداخلات بين مختلف أنواع المخاطر التي تستخدم لإدارة المخاطر المالية الكلية مثل: القيمة المعرضة للمخاطر VAR يجب تقديم إفصاحات إضافية تتعلق بتحليل الحساسية:

- توضيح الأسلوب المستخدم في إعداد تحليل الحساسية ومقادير التغير والافتراضات الرئيسية التي تشمل على البيانات المقدمة.

- توضيح الهدف من الأسلوب المستخدم ومحدداته التي يمكن أن تؤدي إلى معلومات لا تعكس بشكل كامل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المتضمنة.

I-4- الإفصاح عن مخاطر التشغيل

يتطلب قياس مؤشرات مخاطرة التشغيل من نظام المعلومات المحاسبي تنظيم بطاقات العلامات التي تساعد على تحويل التقييم النوعي للمخاطر التشغيلية إلى مقياس كمي لمختلف أنواع المخاطر. ويجب أن تشير هذه البطاقات إلى العوامل المتأصلة في المخاطر التشغيلية وسبل التخفيف منها.

I-5- الإفصاح عن مخاطرة كفاية رأس المال

يتطلب قياس مؤشرات كفاية رأس المال من نظام المعلومات المحاسبي تقديم المعلومات الملائمة لحساب رأس المال التنظيمي، وذلك بعرض وحساب شرائح رأس المال الأساسية والمساندة (الإضافية) والمساعدة، بالإضافة إلى حساب الأصول المالية الموزونة بالمخاطر وفق التصنيفات المعتمدة لأغراض قياس مخاطر الائتمان المذكورة أعلاه. وبما أن مخاطرة كفاية رأس المال ترتبط بمخاطر جودة الأصول فإن قياسها يتطلب تصنيف الأصول المالية إلى فئات مخاطر الائتمان.

ويجب الإفصاح عن مكونات الأموال الخاصة الصافية اللازمة لحساب كفاية رأس المال (مصطفى، 2011).

II - تقييم المخاطر المصرفية باستخدام المؤشرات المالية لبنك الرياض وبنك المؤسسة المصرفية العربية

سيتم التطرق في هذا المحور إلى استخدام القوائم المالية المفصّل عنها من أجل تقييم المخاطر المصرفية من خلال النسب المالية، وقد اعتمدنا على النسب الأكثر تداولاً في تقييم المخاطر المصرفية وهي نسب السيولة والقدرة على السداد

(الملاءة)، كما قمنا باستغلال المعلومات المتضمنة في الملحق المتعلقة بقياس مخاطر السيولة باستخدام الفجوات، إضافة إلى ذلك قمنا بقياس مردودية البنك نظرا لارتباط كفاءة هذا العنصر بالقدرة على إدارة المخاطر والحد منها. كما اقتصر هذا المحور على قياس المخاطر في بنك الرياض وبنك المؤسسة المصرفية العربية.

II - 1- بنك الرياض

II - 1-1 - قياس نسب السيولة والملاءة

الجدول رقم 05: نسب السيولة والقدرة على السداد لسنة 2023

النسب الخاصة بالقطاع البنكي	النسب الخاصة بالبنك	
%100	%155	معيار تغطية السيولة LCR
%100	%122	معيار صافي التمويل المستقر NSFR
%38	%22	القروض المتوسطة والطويلة/الأموال الخاصة
%48	%29	مجموع القروض/الأموال الخاصة

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

يظهر الجدول رقم 05 أن نسب القدرة على السداد لبنك الرياض مقبولة جدا ومنخفضة جدا بالمقارنة مع النسب المحققة في القطاع البنكي ككل. بالنسبة لنسبة السيولة سواء تعلق الأمر بمعيار تغطية السيولة (الأصول السائلة/صافي التدفقات النقدية الخارجة) نجد أنها تتجاوز بكثير النسبة المطلوبة في القطاع البنكي، وهو ما له دلالة على أن البنك له القدرة على مواجهة التزاماته باعتباره أن الأصول السائلة تغطي وتزيد عن التدفقات النقدية الخارجة. وهي نفس الوضعية التي يظهرها معيار صافي التمويل المستقر (قيمة التمويل المسقر المتاح/قيمة التمويل المستقر المطلوب) (بوجعادة، 2023) والذي يتجاوز بدوره النسبة المطلوبة في القطاع البنكي. أما نسبة القروض المتوسطة والطويلة الأجل/الأموال الخاصة فهي تكاد تكون نصف النسبة المحققة في القطاع البنكي ككل، وهو ما يعني أن الأموال الخاصة تغطي وتزيد بكثير عن القروض المتوسطة والطويلة الأجل. نفس الشيء بالنسبة لنسبة مجموع القروض/الأموال الخاصة فهي منخفضة جدا مقارنة بالنسبة المحققة في القطاع البنكي، أي بمعنى أن البنك له القدرة على سداد جميع الاقتراضات والديون من خلال الأموال الخاصة، وهذا ما نستنتج منه أن بنك الرياض يتمتع بمتانة وصلابة مالية قوية.

II - 1-2 - قياس مخاطر السيولة باستخدام أسلوب الفجوات

سنحاول من خلال هذا العنصر قياس مخاطر السيولة لبنك الرياض باستخدام التدفقات النقدية لكل دورة (تدفقات الدورة التشغيلية، تدفقات الأنشطة الاستثمارية ، تدفقات الأنشطة التمويلية) خلال كل ثلاثي لسنة 2023، ومن ثم قياس صافي التدفق لكل ثلاثي الناتج عن مجموع التدفقات النقدية للدورات السابقة الذكر.

الجدول رقم 06: التدفقات النقدية لسنة 2023 الملايين من الريال

نهاية المدة	الثلاثي الأول 2023	الثلاثي الثاني 2023	الثلاثي الثالث 2023	الثلاثي الرابع 2023
تدفقات الدورة التشغيلية	4085-	16455-	2911-	2368
تدفقات الدورة الاستثمارية	3225-	1642-	2107-	291-
تدفقات الدورة التمويلية	17082	12830	15261-	501
صافي التدفقات	9772	5267-	20279-	2578

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن التدفقات النقدية الصافية لبنك الرياض عرفت تذبذبا بين العجز والفائض، وأكبر عجز عرفه البنك كان بمقدار 20279 مليون دينار خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023 ، ويعود هذا العجز الكبير بدرجة كبيرة إلى العجز المحقق في تدفقات الأنشطة التمويلية بمقدار 15261 مليون دج، ثم بدرجة أقل يعود إلى العجز المحقق في تدفقات الأنشطة التشغيلية وتدفقات الأنشطة الاستثمارية. وأكبر فائض حققه بنك الرياض كان بمقدار 9772 مليون دينار خلال الثلاثي الأول من نفس السنة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الفائض إلى الفائض الكبير الذي حققته تدفقات الأنشطة التمويلية بمقدار 17082 مليون دج، كما أن تدفقات الأنشطة التشغيلية و تدفقات الأنشطة الاستثمارية كان لهما الأثر السلبي على صافي التدفقات باعتبارهما حققنا عجزا بمقدار 4085 مليون دج و 3225 مليون دج على التوالي.

II - 1-3- قياس المردودية

من الأسباب الرئيسية في إضافة عنصر قياس المردودية إلى محور قياس المخاطر المصرفية ؛ هو أن المردودية هي أكثر العناصر التي تتأثر عند ارتفاع المخاطر المصرفية، حيث أن ارتفاع مخصصات القروض، أو صافي الفوائد السالبة بالإضافة إلى فوارق أسعار الصرف السالبة كلها تؤثر بشكل كبير على النتيجة الصافية ومن ثم على المردودية.

الجدول رقم 07: نسب المردودية لسنة 2023 نسبة مئوية

النسب الخاصة بالبنك	النسب الخاصة بالقطاع	
%28	%48	مردودية الأموال الخاصة خلال سنة
%24	%29	مردودية الأموال الخاصة خلال 5 سنوات
%19	%14	مردودية الأصول خلال سنة
%19	%12	مردودية الأصول خلال 5 سنوات
%24	%19	مردودية الاستثمار خلال سنة
%23	%16	مردودية الاستثمار خلال 5 سنوات

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن مردودية الأصول ومردودية الاستثمار هي التي حققت نسب مقبولة مقارنة بالنسب الخاصة بالقطاع البنكي، حيث قدرت نسبة مردودية الأصول خلال السنة 19% متجاوزة النسبة المحققة في القطاع البنكي والتي بلغت 14% في القطاع ككل، في حين بلغت نسبة مردودية الأصول خلال خمس سنوات 19% مقابل 12% في القطاع البنكي. كما قدرت نسبة مردودية الاستثمار خلال السنة 24% مقابل 19% في القطاع البنكي، كما تجاوزت نسبة مردودية الاستثمار خلال 5 سنوات النسبة المحققة في القطاع البنكي (23% مقابل 19%). في حين قدرت نسبة مردودية الأموال الخاصة بـ 28% خلال السنة و 24% خلال 5 سنوات، وهو ما يظهرها منخفضة و غير كافية مقارنة بالنسب المحققة في القطاع البنكي والتي قدرت بـ 48% خلال السنة و 29% خلال 5 سنوات.

II

- 2- بنك المؤسسة المصرفية العربية

- 1-2- قياس نسب السيولة والملاءة

الجدول رقم 08: نسب القدرة على السداد لسنة 2023 نسبة مئوية

النسب الخاصة بالبنك	النسب الخاصة بالقطاع	
%201	%100	معيار تغطية السيولة LCR
%123	%100	معيار صافي التمويل المستقر NSFR
%59	%32	القروض المتوسطة والطويلة/الأموال الخاصة
%63	%38	مجموع القروض/الأموال الخاصة

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من خلال النسب المبينة في الجدول رقم 08 نلاحظ أن نسبة تغطية السيولة هي النسبة المقبولة جدا والتي تظهر أن التدفقات النقدية الخارجة لا تمثل سوى النصف من الأصول السائلة، كما أن النسبة المحققة أفضل بكثير من النسبة المطلوبة في القطاع البنكي حيث تقدر بضعف النسبة المطلوبة في القطاع ككل، أي بمعنى أن التدفقات النقدية الخارجة تمثل النصف في بنك المؤسسة المصرفية العربية، أيضا معيار صافي التمويل المستقر أكبر من النسبة المطلوبة في القطاع البنكي و نسبة مقبولة جدا. أما فيما يخص نسبة القروض المتوسطة والطويلة/ الأموال الخاصة ونسبة مجموع القروض/الأموال الخاصة لم تحققا النسب المطلوبة مقارنة بالنسب المحققة في القطاع البنكي (منخفضة جدا) رغم أن النسب المحققة في الجدول تظهر أن الأموال الخاصة تغطي وتزيد بكثير عن القروض المتوسطة والطويلة الأجل أو مجموع القروض.

II - 2-2 - قياس مخاطر السيولة باستخدام الفجوات

ملايين من الدينار

الجدول رقم 09: صافي التدفقات النقدية لسنة 2023

نهاية المدة	الثلاثي الأول 2023	الثلاثي الثاني 2023	الثلاثي الثالث 2023	الثلاثي الرابع 2023
تدفقات الدورة التشغيلية	6 -	15 -	101	26 -
تدفقات الدورة الاستثمارية	8 -	31	5 -	8
تدفقات الدورة التمويلية	17	10	5	5-
صافي التدفقات	3	26	101	23-

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

يظهر الجدول رقم 09 أن صافي التدفقات لمجموع الدورات كان موجبا معظم فترات سنة 2023 ابتداء من نهاية الثلاثي الأول حتى نهاية الثلاثي الثالث، حيث حقق بنك المؤسسة المصرفية العربية أعلى صافي تدفق يقدر بـ 101 مليون دج خلال هذا الثلاثي، وهذا يعود بنسبة 100 بالمئة الى التدفق المحقق في الدورة التشغيلية (نفس مبلغ صافي التدفقات لمجموع الدورات) باعتبار أن مجموع تدفقات الدورة الاستثمارية والدورة التمويلية معدوم. أما الثلاثي الأخير فقد حقق البنك عجز يقدر بـ 23 مليون دج يعود سببه الرئيسي إلى العجز المسجل في الدورة التشغيلية بالدرجة الأولى ثم العجز المسجل في الدورة التمويلية بدرجة أقل.

II - 2-3 - قياس المردودية

الجدول رقم 10: نسب المردودية لسنة 2023

النسب الخاصة بالقطاع	النسب الخاصة بالبنك	
%9	%5	مردودية الأموال الخاصة خلال سنة
%8	%3	مردودية الأموال الخاصة خلال 5 سنوات
%1	%0.6	مردودية الأصول خلال سنة
%1	%0.5	مردودية الأصول خلال 5 سنوات
%8	%3	مردودية الاستثمار خلال سنة
%6	%2	مردودية الاستثمار خلال 5 سنوات

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

يبين الجدول رقم 10 نسب مردودية بنك المؤسسة المصرفية العربية مقارنة بالنسب المحققة في القطاع البنكي، حيث يظهر لنا الجدول أن كل نسب المردودية الخاصة بالبنك أقل بكثير من المردودية الخاصة بالقطاع ككل. وأقل نسبة حققها البنك مقارنة بنسب القطاع هي مردودية الاستثمار خلال 5 سنوات بنسبة 2% مقارنة بنسب القطاع البنكي، تليها مردودية الأموال الخاصة خلال 5 سنوات ومردودية الاستثمار خلال سنة بنسبة 3% لكلاهما، ثم مردودية الأصول خلال سنة وخلال 5 سنوات بنسبة 0.6% و 0.5% على التوالي،، بعدها مردودية الأموال الخاصة لسنة بنسبة 5%، وهذا ما يدل على عدم الكفاءة في توظيف واستخدام الأموال الخاصة لتحقيق المردودية المطلوبة.

III - قياس العلاقة بين الإفصاح الدوري والمخاطر المصرفية باستخدام معامل التوافق

سنحاول من خلال هذا المحور إظهار مدى تأثير الإفصاح الدوري على المخاطر المصرفية باستخدام معامل التوافق، وهو إحدى الطرق الإحصائية المستخدمة في دراسة العلاقة بين متغيرين يحملان بيانات وصفية، أو إحداها وصفية والأخرى كمية، كما ينقسم أحد المتغيرين أو كلاهما إلى أكثر من قسمين، بالنسبة للمتغيرات الكمية استخدمنا: الإفصاح عن مخصص القروض، الإفصاح عن مخاطر الفائدة، الإفصاح عن مخاطر السيولة، كما أضفنا النتيجة باعتبارها العنصر الأكثر تأثراً بارتفاع أو انخفاض المخاطر. والهدف الرئيسي من دراسة هذه العلاقة هو مدى أهمية الإفصاح الدوري (كل ثلاثي) مقارنة بالإفصاح السنوي أو النصف سنوي.

ويتم حساب معامل التوافق من خلال العلاقة الآتية:

$$c = \sqrt{\beta - 1/\beta}$$

بحيث β هو مجموع حاصل قسمة مربع كل خلية على مجموع السطر ضرب مجموع العمود لنفس الخلية. وكل ما اقتربت نتيجة معامل التوافق من الواحد كل ما كانت له دلالة على أن هناك علاقة قوية.

III-1- البنك السعودي:

الجدول رقم 01: الإفصاح عن المخاطر للثلاثي الأول والثلاثي الثاني لسنة 2023 بالملايين من الريال

المجموع	النتيجة	الإفصاح عن مخاطر السيولة	الإفصاح عن مخاطر الفائدة	الإفصاح عن مخصص القروض	
7323	1765	2795	2534	229	الثلاثي الأول 2023
1794 -	1550	6011 -	2528	139	الثلاثي الثاني 2023
	3315	3216 -	5062	368	المجموع

$$C = 0.81$$

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

من خلال النتيجة المحققة أعلاه، حيث اقترب معامل التوافق للعلاقة بين الإفصاح للثلاثي الأول والثاني من جهة والمخاطر المصرفية من جهة أخرى لسنة 2023 لبنك المؤسسة المصرفية العربية من الواحد، هذا ما له دلالة إحصائية على أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين، حيث تجاوزت النسبة 80 بالمئة.

الجدول رقم 02: الإفصاح عن المخاطر للثلاثي الثاني والثالث لسنة 2023 بالملايين من الريال

المجموع	النتيجة	الإفصاح عن مخاطر السيولة	الإفصاح عن مخاطر الفائدة	الإفصاح عن مخصص القروض	
1795-	1550	6011-	2528	139	الثلاثي الثاني 2023
1779	1830	2775-	2580	144	الثلاثي الثالث 2023
	3380	8786-	5108	283	المجموع

$$C = 0.70$$

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

تبرز النتيجة المحققة أعلاه، أن معامل التوافق للعلاقة بين الإفصاح للثلاثي الثاني والثالث من جهة والمخاطر المصرفية من جهة أخرى لسنة 2023 لبنك المؤسسة المصرفية العربية اقترب من الواحد، هذا ما له دلالة إحصائية على أن هناك علاقة قوية بين المتغيرين، حيث بلغت النسبة 70 بالمئة.

III-2- بنك الرياض:

الجدول رقم 03: الإفصاح عن المخاطر للثلاثي الأول والثاني لسنة 2023 بالملايين من الريال

المجموع	النتيجة	الإفصاح عن مخاطر السيولة	الإفصاح عن مخاطر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر القروض	
15.493	2020	9773	3096	604	الثلاثي الأول 2023
326	1982	5267-	3124	487	الثلاثي الثاني 2023
	4002	4506	6220	1091	المجموع

C=0.98

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

تجاوز معامل التوافق للإفصاح عن الثلاثي الأول والثاني لسنة 2023 الخاص بنك الرياض نسبة 98 بالمئة، وهي نسبة مرتفعة جداً، هذا ما يؤكد وجود علاقة قوية جداً بين المتغيرين.

الجدول رقم 04: الإفصاح عن المخاطر للثلاثي الثالث والرابع لسنة 2023 بالملايين من الريال

المجموع	النتيجة	الإفصاح عن مخاطر السيولة	الإفصاح عن مخاطر الفائدة	الإفصاح عن مخاطر القروض	
14783 -	2089	20279-	3086	321	الثلاثي الثالث 2023
8147	1955	2578	3150	464	الثلاثي الرابع 2023
	4044	17701-	6236	785	المجموع

C=0.63

المصدر: الإعداد من طرف الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

يظهر الجدول رقم 04 والذي يمثل معامل الارتباط للثلاثي الثالث والرابع أن القيمة المحصلة متوسطة، ومنخفضة نوعاً ما مقارنة بالقيم السابقة، إلا أن الارتباط يبقى قوياً بالنظر إلى أن نسبة العلاقة تجاوزت 60 بالمئة.

نستنتج من خلال هذا المحور والذي حاولنا فيه إبراز أهمية الإفصاح الدوري عن المخاطر المصرفية، أن النتائج المحققة لمعامل التوافق كانت في جلها مرتفعة جداً، ما عدى حالة واحدة كانت متوسطة، وهو ما يثبت أن هناك علاقة قوية بين الإفصاح الدوري (كل ثلاثي) والمخاطر المصرفية، وأن هناك تأثير كبير للأول على هذا الأخير. كما نستنتج أن الإفصاح الثلاثي عن المخاطر أحسن بكثير من الإفصاح السنوي أو النصف سنوي. لذا ننصح البنوك بالإفصاح عن المخاطر كل ثلاثي أولاً من أجل قدرة إدارة البنك على الرقابة والحد من المخاطر، ثانياً من أجل الرقابة الخارجية للسلطات النقدية،

ثالثا من أجل الايفاء بمتطلبات السوق المالي للوفاء باحتياجات المستثمرين للمعلومات المالية من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى المتطلبات المحاسبية الدولية ومساهمتها في تقييم المخاطر المصرفية، وذلك من خلال استخدام القوائم المالية البنكية في تقييم تلك المخاطر والتي تم إعدادها في إطار هذه المعايير ، من خلال استخراج النسب المالية من تلك القوائم وتحليلها أو من خلال الملحق والذي يتضمن معلومات نوعية وكمية عن المخاطر المصرفية. كما تم التطرق إلى أهمية الإفصاح الدوري عوض الإفصاح السنوي أو النصف سنوي عن تلك المخاطر .

اختبار الفرضيات:

- نؤكد الفرضية الأولى والمتمثلة في أن الإفصاح وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 07 يساهم في توفير المعلومة الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية.
- الفرضية الثانية مؤكدة بالنظر إلى أهمية المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المفصح عنها في تقييم المخاطر المصرفية، وهو ما تم تأكيده من خلال استخدام نسب السيولة و نسب القدرة على السداد في تقييم المخاطر المصرفية لبنك الرياض وبنك المؤسسة المصرفية العربية .
- نؤكد الفرضية الثالثة والتي تتمثل في مساهمة الإفصاح الدوري في التقييم المستمر للمخاطر المصرفية للكشف المبكر عنها والحد منها، و تم ذلك من خلال إثبات وجود علاقة بين الإفصاح الدوري (كل ثلاثي) والمخاطر المصرفية، باستخدام معامل التوافق ، حيث كانت القيم المتحصل عليها قريبة من الواحد، وهو ما يؤكد العلاقة القوية بين المتغيرين.

النتائج:

- لا يمكن الرقابة على المخاطر المصرفية دون تقييمها، كما أنه من غير الممكن تقييم هذه المخاطر دون توفر معلومات محاسبية ومالية يوفرها النظام المحاسبي البنكي.
- تعمل معايير التقارير المالية الدولية على تطوير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة لتقييم المخاطر المصرفية.
- تعتبر المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المفصح عنها أدوات فعالة لتقييم المخاطر المصرفية.
- يعتبر الإفصاح كل ثلاثي أحسن من الإفصاح السنوي أو النصف سنوي وذلك للرقابة على تلك المخاطر والحد منها.

التوصيات:

- ضرورة تحيين الأنظمة المحاسبية المحلية لتتوافق و معايير التقارير المالية الدولية،
- ضرورة إجبار البنوك على الإفصاح الدوري عن المخاطر المصرفية.
- ضرورة تطوير وتحسين أساليب تقييم المخاطر المصرفية، واعتماد الأساليب الحديثة.
- ضرورة تدريب وتكوين الإطارات البنكية في مجال معايير التقارير المالية الدولية وتقييم المخاطر البنكية.

المراجع:

- 1- إيجاب نظمي صابر، حسن توفيق محمود مصطفى،. (2011). محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين). عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- 2- أحمد حلمي جمعة. (2010). محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف، القياس، التحوط، العرض، الإفصاح) (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 3- جمعة فلاح حميدات. (2019). منهاج تحرير المعايير لاعداد التقارير المالية الدولية. عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
- 4- جميل حسن النجار. (2015). الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق في ظل معيار الإبلاغ المالي رقم 07. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية " سلسلة العلوم الانسانية" ، صفحة 164.
- 5- زرقط فائزة، لباز الأمين. (2020). إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية : الإفصاحات". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 13 (01)، 701.
- 6- صبرينة نقيش، الياس بوجعادة. (2023). نسب السيولة المصرفية وفقا لمقررات بازل 03 في الدول العربية. مجلة الباحث الاقتصادي ، 11 (01)، 326-327.
- 7- علي محمود حسن العبيدي، محمد الناير محمد نور. (2022). الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07. مجلة كلية مدينة العلم ، صفحة 124.
- 8- محمد السعيد سعيداني، ميلودي مصطفى. (2021). أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدوارو مخاطر شركات التأمين -دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية. مجلة المنهل الاقتصادي ، 04 (01)، 381.
- 9- ناصر نورالدين عبداللطيف. (2015). المحاسبة في المؤسسات المالية (المحاسبة في البنوك التجارية، المحاسبة في شركات التأمين، المعايير الدولية للإفصاح بالقوائم المالية للبنوك وشركات التأمين). مصر: دار التعليم الجامعي.
- 10- ياسين أحمد العيسى. (2012). مدى تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية 07 : الأدوات المالية الإفصاح، دراسة ميدانية عى البنوك الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، 08 (01)، صفحة 112.